A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCP/36/9
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 18 سبتمبر، 2024

# اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

**الدورة السادسة والثلاثون**
**جنيف، من 14 إلى 18 أكتوبر 2024**

## دراسة عن مسائل جدارة البراءات وملكيتها الناشئة عن البحوث التعاونية والتعاون عبر الحدود

*وثيقة أعدها المكتب الدولي*

1- قررت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، في دورتها الخامسة والثلاثين التي عقدت في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر 2023، أن تقوم الأمانة بإعداد، بناءً على المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، دراسة عن مسائل جدارة البراءات وملكيتها الناشئة عن البحوث التعاونية والتعاون عبر الحدود وآثارها في نقل التكنولوجيا وتقديمها إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (انظر الوثيقة SCP/35/10، الفقرة 30).

2- ووفقاً للقرار المذكور أعلاه الصادر عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، يتضمن المرفق لهذه الوثيقة الدراسة المذكورة لتناقشها اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين، التي ستعقد في جنيف في الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر 2024.

3- وعند إعداد الدراسة، استفادت الأمانة من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء،[1] بما في ذلك الأحكام التشريعية الوطنية والإقليمية، والقرارات الصادرة عن مكاتب الملكية الفكرية والمحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، اطلعت الأمانة على مصادر أخرى للمعلومات من أجل الحصول على مواد تكميلية بشأن هذا الموضوع.

4- وتتضمن الدراسة ثلاثة أقسام حيث يقدم القسم أولاً الموضوع، ويقدم معلومات أساسية عن جدارة البراءات وملكيتها. وبناء على هذه المعلومات الأساسية، يبحث القسم ثانياً بمزيد من التفصيل كيف تتناول الأنظمة القانونية المختلفة مسائل جدارة البراءات وملكيتها في البحوث التعاونية. ويستكشف القسم ثالثاً بعد ذلك كيف تدير الأطراف في مشاريع البحث المشتركة، من خلال اتفاقاتها التعاقدية،

[1] دُعيت الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية، بموجب مذكرتها C.9199 المؤرخة 7 ديسمبر 2023، إلى تقديم أي مدخلات إلى المكتب الدولي لإعداد هذه الدراسة. ونُشرت المدخلات المستلمة على الموقع الشبكي للمنتدى الإلكتروني للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات على الموقع التالي: https://www.wipo.int/scp/en/meetings/session_36/comments_received.html.

حقوق والتزامات الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بمسائل جدارة البراءات وملكيتها. وأخيراً، يوضح القسم رابعاً أثرها المحتمل على نقل التكنولوجيا.

[يلي ذلك المرفق]

# مسائل جدارة البراءات وملكيتها الناشئة عن البحوث التعاونية والتعاون عبر الحدود

## أولاً. جدارة البراءات وملكيتها:

### معلومات أساسية

مقدمة

1- يواجه العالم عدداً من التحديات ذات الطبيعة العالمية. وتتطلب هذه المشاكل حلولاً عالمية، تتضمن أيضاً حلولاً تكنولوجية. ولا يمكن لأي بلد أو مجموعة من البلدان، حتى بمواردها وخبراتها الوفيرة، أن تحل هذه المشاكل العالمية بمفردها. وبحكم طبيعتها، فإن الخبرة المتعددة التخصصات التي لا تتوفر غالباً في بلد واحد أو منطقة واحدة ضرورية للتصدي لهذه التحديات.

2- وبخلاف التحديات "العالمية"، فإن البلدان التي تقع في نفس المنطقة، أو تلك التي توجد بها بيئة اجتماعية واقتصادية مماثلة، تواجه في كثير من الأحيان تحديات مماثلة لتلبية احتياجات سكانها. وبما أن العديد من مؤسسات البحث العامة والجامعات تعاني عموماً من انخفاض في التمويل العام، فإن هناك فرصة طبيعية ودافع نحو التعاون في مجال البحث عبر الحدود، الذي يمتد عبر البلدان والمناطق، من أجل تسريع البحث عن الحلول التكنولوجية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

3- وغالباً ما تضم هذه الجهود التعاونية الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل الملحة جهات فاعلة عديدة مختلفة. وقد تشمل الإدارات الحكومية والجامعات ومنظمات البحث العامة، ولكنها تضم أيضاً الشركات الخاصة. وقد توجد هذه المنظمات في بلدان مختلفة وتحكمها قوانين مختلفة. ومن المهم أنه قد يكون لها أهداف وسياسات تنظيمية مختلفة تماماً، وتوقعات متنوعة من التعاون.[2]

4- ويمكن أن تعتمد الأطراف، عند العمل مع بعضها البعض، على مجموعة متنوعة من الطرق لبناء علاقاتها وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتوضيح حقوقها ومسؤولياتها في الأنشطة التعاونية. وقد يؤدي العديد من القوانين المختلفة دوراً في هذه العلاقات، مثل قانون العقود، وقانون الابتكار والتكنولوجيا، والقانون الدولي الخاص، والقانون التجاري، والقوانين المتعلقة بالإفلاس، والضرائب، والخلافة، فضلاً عن قانون الملكية الفكرية. وعلى هذا النحو، في حين ينصب التركيز في هذه الدراسة على مسائل جدارة البراءات وملكيتها، والتي يتم التعامل معها عادةً، ولكن ليس دائماً، من خلال قوانين الملكية الفكرية الوطنية، يجب وضع الاعتبار أنها واحدة من مجموعة متنوعة من القوانين التي قد تكون ذات صلة لتحديد هذه العلاقات.

5- وبالإضافة إلى ذلك، عادةً ما تعمل الأطراف على تنظيم العلاقة بينها، ضمن نطاق القوانين المعمول بها، من خلال اتفاقات متبادلة. وفي سياق البحوث التعاونية، هناك قائمة غير شاملة للاتفاقات التي يمكن الاعتماد عليها وهي:

(1) اتفاق البحث: عقد بين منظمة بحثية وطرف ثالث يحدد الشروط التي يُنفذ بموجبها مشروع بحثي محدد، بما في ذلك نطاق العمل وحقوق الملكية الفكرية والتعويض والنواتج؛

(2) اتفاق المنحة: عقد يحكم الشروط التي تقدم بموجبها وكالة تمويل دعماً مالياً لمشروع بحثي؛

(3) اتفاق بحث بموجب/بحث مكلف به: اتفاق تقوم بموجبه منظمة خارجية بتكليف وتمويل منظمة بحثية لإجراء بحث محدد نيابة عنها؛

(4) اتفاق التعاون البحثي: عقد يحدد الشروط لطرفين أو أكثر للتعاون في مشروع بحثي مشترك، بما في ذلك أدوارهم ومسؤولياتهم وحقوق الملكية الفكرية ومشاركة الموارد؛

(5) اتفاق الاتحاد: يُستخدم عندما تتعاون منظمات متعددة في برنامج بحثي أكبر، ويحكم هذا الاتفاق هيكل الإدارة وحقوق الملكية الفكرية والتزامات كل عضو في الاتحاد؛

(6) اتفاق نقل المواد: يغطي نقل مواد البحث، مثل المواد البيولوجية والمركبات الكيميائية، بين الأطراف ويحدد الاستخدامات المسموح بها وحقوق الملكية الفكرية؛

[2] انظر كذلك وثيقة العمل التي تتضمن تقرير فريق الخبراء عن دور حقوق الملكية الفكرية واستخدامها بشكل استراتيجي في التعاون الدولي في مجال البحوث. التقرير النهائي - أبريل 2002.

(7) اتفاق الإفصاح/اتفاق عدم الإفصاح عن الأسرار: يحدد التزامات السرية للأطراف لحماية المعلومات ذات الملكية التي يتم تبادلها أثناء مناقشات البحث أو التعاون.

6- وفي حالة وجود تعاون، يجوز للأطراف تقديم المعرفة أو التقنيات أو المعلومات ذات الملكية التي تم تطويرها وإنشاؤها قبل النشاط التعاوني. ويطلق عليها عادة "الملكية الفكرية الخلفية". وعلى العكس من ذلك، يشير مصطلح "الملكية الفكرية الأمامية" إلى المعرفة أو التقنيات أو المعلومات التي يتم إنشاؤها من خلال التعاون.

7- وستستكشف هذه الدراسة قضايا الملكية الفكرية، وخاصة فيما يتعلق بجدارة البراءات وملكيتها المشتركة التي تنشأ في سياق طرق التعاون المختلفة.

## من هو المخترع؟[3]

8- سيكون تحديد هوية مخترع الاختراع موضوعاً متكرراً في جميع أقسام هذه الوثيقة. وبما أن السؤال "من هو المخترع؟" يشكل نقطة انطلاق مهمة، فإن الأمثلة على النُهج التي تتبناها بعض البلدان إزاء هذا السؤال يمكن أن تكون مفيدة لمواصلة مناقشة القضايا في البيئة التعاونية.

9- ففي قضية *مفوض البراءات ضد ثالر (Thaler)*[4]، صرحت المحكمة الفيدرالية الأسترالية بأن "المخترع" كان يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنه يحمل معناه الإنكليزي العادي، كونه الشخص المسؤول (الأشخاص المسؤولين) عن صنع الاختراع، أي "الشخص الذي يصنع أو يبتكر العملية أو المنتج"[5].

10- وفي الصين، وبموجب القاعدة 13 من اللائحة التنفيذية لقانون البراءات الصيني، يُعرّف المخترع على أنه أي شخص يقدم مساهمات إبداعية في السمات الموضوعية للاختراع أو الإبداع. ولا يتم تعريف مصطلح "المساهمة الإبداعية" بمزيد من التفصيل في اللائحة. ومع ذلك، وفقاً للفقه القانوني، فهي مرتبطة بالعمل الفكري المبتكر الذي يتم تنفيذه فيما يتعلق بالسمات الموضوعية المذكورة أعلاه.

11- ويشير قانون البراءات الألماني إلى مصطلح "المخترع" في مناسبات عديدة (على سبيل المثال في المواد 6 و7 و37)، ولكنه لا يقدم تعريفاً. وبدلاً من ذلك، وضعت المحاكم التعريف والمبادئ المتعلقة بكيفية تحديد هوية المخترع. وفي الأساس، وضعت أحكام القضاء الألمانية تصوراً للمخترع بوصفه الشخص الذي "أدرك" أولاً المعرفة بكيفية حل مشكلة تقنية محددة باستخدام وسائل تقنية معينة.[6]

12- وفي اليابان، تضع المحاكم، بشكل عام، خطوتين لتحديد المخترع:

(1) تحديد "الجزء المميز" من الاختراع (أي الفكرة التقنية)، وهي الأجزاء التي تتغلب على المشاكل التقنية وتنتج التأثيرات التقنية للاختراع؛

(2) تحديد أنشطة المخترع المزعوم في العملية المنفذة نحو "استكمال الاختراع" وتقييم مساهمته الموضوعية في الجزء المميز للاختراع.

13- وقضت المحكمة العليا اليابانية بأن الاختراع يكون مكتملاً عندما تكون الفكرة التقنية ملموسة وموضوعية إلى الحد الذي يمكن فيه للشخص الماهر في ذلك المجال تنفيذ الفكرة مراراً وتكراراً، وتحقيق التأثير التقني المطلوب.

---

[3] للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن تحديد المخترع، انظر الوثيقة SCP/35/7، المرفق، القسم خامسا-دال، المتاحة على الموقع التالي: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_35/scp_35_7.pdf.

[4] قضية *مفوض البراءات ضد Thaler* [2022] FCAFC 62.

[5] JMVB Enterprises في [71]-[72]؛ و1105 Atlantis Corporation v Schindler [1997] FCA؛ و39 IPR 29 في 54 (Wilcox and Lindgren JJ)،

[6] انظر Bundesgerichtshof [محكمة العدل الفيدرالية الألمانية]، الحكم الصادر في 18 مايو 2010، المرجع: X ZR 79/07, GRUR 2010, 817 – Melullis; في: *Steuervorrichtung*, Benkard, *Patentgesetz*، الطبعة الحادية عشرة 2015، القسم 6، الفقرة 30.

14- وفي المملكة المتحدة، يُعرّف المخترع في المادة 7(3) من قانون البراءات بوصفه "المبتكر الفعلي للاختراع". وفي قضية *Henry Brothers (Magherafelt) Ltd ضد وزارة الدفاع ومكتب أيرلندا الشمالية*،[7] أكدت محكمة الاستئناف أن اتباع نهج من خطوتين ضروري لتحديد جدارة البراءات: يجب أولاً تحديد المفهوم الإبداعي ثم تحديد من ابتكر هذا المفهوم. وفي *تطبيقات*[8] *جامعة ساوثهامبتون*، تم وصف "المبتكر الفعلي" على أنه شخص "حوّل ما كان 'خيالياً' إلى ما هو عملي".

15- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يجب على الشخص أن يشارك في تصور الاختراع من أجل أن يكون مؤهلاً كمخترع.[9] ويُفهم مصطلح "التصور" على أنه عملية ذهنية ويُعرّف كذلك على أنه "إكمال الجزء الذهني من الاختراع".[10] ووفقاً لقضية *Burroughs Wellcome Co. ضد Barr Laboratories, Inc.*، فهو تكوين فكرة محددة ودائمة في ذهن المخترع عن الاختراع الكامل والتشغيلي، على النحو الذي سيتم تطبيقه بعد ذلك في الممارسة العملية. "ولا يكتمل التصور إلا عندما تكون الفكرة محددة بوضوح في ذهن المخترع بحيث تكون المهارة العادية فقط ضرورية لتقليص الاختراع إلى ممارسة عملية، دون بحث أو تجربة مكثفة غير مبررة".[11]

16- ويمثل مفهوم التقليص إلى ممارسة عملية خطوة ثانية مميزة: الابتكار المادي الفعلي للمنتج (على سبيل المثال، إنشاء نموذج أولي)، أو تشغيل العملية أو إيداع طلب البراءة على الاختراع المطالب به. والشخص الذي يقلص الاختراع إلى ممارسة عملية ليس المخترع، ولكن المخترع هو الشخص أو الأشخاص الذين تصوروا الاختراع.

17- وكما تشير الأمثلة المذكورة أعلاه الواردة من عدة ولايات قضائية، فإن المخترع بشكل عام هو من يخترع، أي من يتصور الاختراع. ولا يعتبر من يقوم بالأنشطة المساعدة المتعلقة بالاختراع، مثل مجرد توفير معمل أو تولي المسؤولية عن العمل التنظيمي فقط، مخترعاً. وبالمثل، فإن مساهمة شخص ما بالأموال أو المرافق أو تحديد مشكلة وتحديد هدف لا يجعل هذا الشخص مخترعاً.

18- وعندما يكون لأكثر من شخص الحق في أن يكون مخترعاً لاختراع ما في الولاية القضائية المعنية، فإنهم يعتبرون مخترعين مشتركين لذلك الاختراع. ومع التعقيد المتزايد للتكنولوجيات التي تغطي أكثر من مجال تكنولوجي تقليدي واحد، إلى جانب عمليات الابتكار المؤسسية عبر الحدود الوطنية، فإن الجدارة المشتركة للبراءات ذات صلة خاصة بالبحوث التعاونية والتعاون عبر الحدود، والتي سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في القسم ثانياً.

## الحقوق المعنوية للمخترعين والحق في الحصول على البراءة

19- تاريخياً، يعود أصل نظام البراءات الحديث إلى صكوك البراءات التي يمنحها ملك إنكلترا، والحماية الممنوحة في جمهورية البندقية للمخترعين. وهي تقر بمساهمة المخترعين في المجتمع وأهميتهم في التنمية الاقتصادية والنمو. ونظراً للأهمية المركزية للمخترعين في الإبداع الأولي للاختراعات، فإن قوانين البراءات الحديثة تمنح المخترعين حقوقاً معنوية في اختراعاتهم وحقاً في الحصول على براءة.

### *الحقوق المعنوية في الاختراعات*

20- وفقاً للمادة 4ثالثاً من اتفاقية باريس، يحق للمخترع أن يُذكر بصفته هذه في البراءة. وقد أنشأ هذا الحكم حقوقاً معنوية للمخترع، مما يستلزم حق الاعتراف. وبوجه عام، لا يمكن نقل الحقوق المعنوية، على الرغم من أنه يجوز للمخترع التنازل عن هذه الحقوق. وإذا لم يتم ذكر المخترع أو تم ذكره بشكل غير صحيح، فإن القانون المعمول به في العديد من البلدان ينص على إمكانية تصحيح مثل هذه الأخطاء. ومع ذلك، إذا لم يذكر اسم المخترع بشكل صحيح لأسباب احتيالية، فقد يكون ذلك سبباً لرفض الحصول على براءة.

### *الحق في الحصول على البراءة*

21- تنص معظم قوانين البراءات اليوم على أنه من حيث المبدأ، "يكون الحق في الحصول على البراءة للمخترع أو من يخلفه في الملكية"، مع الاعتراف بأن الحقوق الأولية في الاختراع تعود للمخترع.[12]

---

[7] [1999] RPC 442.

[8] [2005] RPC 11.

[9] في قضية هاردي، 223 U.S.P.Q. 1122، 1123 (مفوض البراءات، 1984).

[10] قضية *Burroughs Wellcome Co. ضد Barr Laboratories, Inc.*، (1994) 40 F.3d 1223, 1227.

[11] قضية *Sewall ضد Walters*، (Fed. Cir. 1994) 21 F.3d 411, 415، مع إشارة أخرى إلى قضية *Summers ضد Vogel*، 332 F.2d 810.

[12] على سبيل المثال، بموجب المادة 60(1) من اتفاقية البراءات الأوروبية، فإن الحق في الحصول على البراءة الأوروبية يعود للمخترع أو من يخلفه في الملكية.

22- والمبدأ المذكور أعلاه يعني أن المخترعين قد ينقلون حقهم في البراءة إلى طرف ثالث. ويمكن إجراء مثل هذا النقل، حيثما يسمح القانون بذلك، قبل إيداع طلب البراءة، وفي هذه الحالة يجوز للخليفة في الملكية إيداع طلب براءة، بناءً على الحق المكتسب. وعلى سبيل المثال، قد يختار المخترع المستقل الذي ليس لديه موارد مالية أو خبرة لجلب منتج إلى السوق، أو ببساطة ليس لديه أي اهتمام بالانخراط في أنشطة التسويق، أن يختار التنازل عن حقه في البراءة لشخص آخر يرغب في الحصول على هذا الحق. ويمكن اعتبار مثل هذه المعاملة صفقة مربحة للجانبين، حيث إن صاحب الحق الجديد، مع إمكانية الحصول على حقوق براءة حصرية، سيكون مدفوعاً للاستثمار في المزيد من البحث والتطوير والتسويق وتصنيع المنتجات النهائية، في الوقت الذي يمكن فيه للمخترع أن يواصل نشاطه البحثي، بدعم من العائد المالي (أو أي أشكال أخرى) المكتسب من هذا النقل.

23- وفي نظام الابتكار اليوم، فإن صورة العبقري المجنون الذي يعمل بمفرده في الجزء العلوي من المنزل حتى لحظة يوريكا هي الاستثناء أكثر من كونها القاعدة. والعديد من المخترعين هم موظفون يتم توظيفهم لإجراء البحث، سواء في شركات خاصة أو جامعات أو مؤسسات بحثية، وهو ما يوفر، من بين أمور أخرى، البنية التحتية والتمويل والخبرة الجماعية والتوجيه في كثير من الأحيان. وفي العديد من البلدان، حيث يخترع الموظف في سياق عمله العادي الذي تم توظيفه للقيام به، فإن الحق في الحصول على البراءة ينتمي إلى صاحب العمل.[13] وتجدر الإشارة إلى أن معظم أصحاب العمل يدرجون بنوداً في عقود العمل تؤكد حق صاحب العمل في الاختراعات التي تنشأ عن سير العمل الطبيعي، ويوافق الموظف على التنازل لصاحب العمل عن جميع الحقوق المتعلقة بالاختراع.

24- وبموجب القانون الألماني بشأن اختراعات الموظفين، فإن الموظف ملزم بإبلاغ صاحب العمل عن أي اختراع يتم إنجازه أثناء فترة عمله ويجوز لصاحب العمل المطالبة به أو التنازل عنه للموظف. وإذا ادعى صاحب العمل ملكيته للاختراع، فإن جميع حقوق الملكية على الاختراع تنتقل إلى صاحب العمل، الذي سيكون بإمكانه وواجب عليه إيداع طلب حماية الملكية الفكرية محلياً ويمكنه إيداع طلب للحصول على هذه الحماية دولياً. ويكون للموظف الحق في الحصول على تعويض معقول.

25- وفيما يتعلق بالحق في الحصول على براءة للاختراعات التي تم إنشاؤها في الجامعات، يحق للجامعات التي تتلقى تمويلاً حكومياً أن تمتلك، بموجب قانون "باي دول" الأمريكي، حقوق البراءات التي قد تنتج عن البحث الذي يتم إجراؤه بهذا التمويل. وقد حرصت الجامعات الأمريكية على حماية هذا الحق بشدة وتتردد في الموافقة على منح الملكية لأي طرف متعاون آخر في البحث. وقد يمثل ذلك مصدر قلق للشركات العاملة في مشروع بحثي تعاوني مع الجامعات الأمريكية. وفي أوروبا أيضاً، يحق لمعظم المتلقين للتمويل العام امتلاك أي حقوق ملكية فكرية ناتجة عنه. ومع ذلك، فإن الجامعات الأوروبية أقل إصراراً على الاحتفاظ بالملكية وأكثر استعداداً لقبول منح طرف آخر في التعاون حقوق الملكية.

26- وفي أستراليا، نشرت لجنة الإنتاجية تقريرها عن نظام الملكية الفكرية في عام 2016، وخلصت إلى أنه "في المجمل"، عندما تُلتمس حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك البراءات للاختراعات الناشئة عن البحوث الممولة من القطاع العام، تكون الملكية المؤسسية مفضلة عن البدائل مثل الملكية الحكومية أو الفردية.[14]

27- ومن الممكن أن يكون هناك باحثون مشاركون في المشروع ليسوا موظفين في المؤسسة في المشاريع البحثية التي تشارك فيها مؤسسات بحثية عامة أو جامعات. وعلى سبيل المثال، قد يكونون طلاباً أو باحثين يتم تمويلهم بموجب مشاريع أو منح. وإذا لم يكن لديهم التزام (على سبيل المثال، بموجب عقد) بالتنازل عن حقهم للمؤسسة، فقد تكون لهم حقوق بموجب القوانين المعمول بها في البلد.[15]

*جدارة البراءات مقابل ملكية البراءات*

28- كما ذُكر أعلاه، فإن جدارة البراءات وملكيتها مفهومان متمايزان في قانون البراءات. وبشكل عام، فإن جدارة البراءات مسألة تتعلق بمن اخترع الشيء المطالب به في البراءة، في حين أن الملكية مسألة تتعلق بمن يملك الحق القانوني في الشيء المطالب به في البراءة باعتباره ملكية غير مادية خاصة.[16]

---

[13] غير أن صاحب العمل ملزم بذكر اسم المخترع في طلب البراءة كما هو موضح أعلاه. وللاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن الحقوق المتعلقة باختراعات الموظفين، انظر الوثيقة SCP/35/7، المرفق، القسم خامسا-واو، المتاحة على الموقع التالي: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_35/scp_35_7.pdf.

[14] انظر التقرير المقدم من أستراليا إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

[15] انظر تقرير فريق خبراء CREST OMC المعني بالملكية الفكرية (الدورة الثانية)، 1 إرشادات عملية بشأن الملكية الفكرية لتسهيل التعاون عبر الحدود.

[16] انظر، على سبيل المثال، قضية *Beech Aircraft Corp ضد EDO Corp*، (Fed. Cir. 1993) 990 F.2d 1237, 1248.

29- وفي صميم أي تحليل للملكية يكمن سؤال عمن له (أو كان له) الحق الأولي في البراءة في البداية، وكيف تم نقل هذا الحق إلى شخص آخر، أي سلسلة نقل ملكية البراءة. وبالتالي، يُنص في العديد من قوانين البراءات على أنه إذا لم يكن مقدم الطلب هو المخترع، يجب على مقدم الطلب أن يثبت أن له الحق في إيداع طلب براءة والحصول عليها. وعادة ما يتم التنازل عن الحق في الحصول على البراءة بموجب عقد أو قانون إلى طرف ثالث، والذي يعترف به القانون بعد ذلك كشخص له الحق في طلب حماية بموجب براءة، وإذا تم منح البراءة، يصبح مالكاً للبراءة.

30- وبما أن سلسلة الاستحقاقات المتعلقة بالبراءة تتصل مباشرة بملكية البراءة، فإن أي مخالفة في هذه السلسلة تخضع للتدقيق. وعلى سبيل المثال، في سنغافورة، حيث تم ذكر شخص ما كمخترع وحيد أو مشترك، يجوز لأي شخص آخر يزعم أنه لم يكن ينبغي ذكر الشخص الأول، في أي وقت، التقدم بطلب إلى المُسجِل للحصول على شهادة بهذا المعنى.[17] وبالمثل، في أي وقت قبل منح البراءة، يجوز لأي شخص أن يحيل إلى المسجل سؤالاً عما إذا كان الشخص المذكور على هذا النحو مؤهلاً للحصول على منح البراءة. وفي حالة منح البراءة، يجوز لأي شخص لديه مصلحة ملكية في البراءة أو بموجبها أو يدعي ذلك أن يحيل إلى المسجل السؤال التالي: (أ) من هو المالك الحقيقي أو من هم المالكون الحقيقيون للبراءة؛ أو (ب) ما إذا كان ينبغي منح البراءة للشخص أو الأشخاص الذين مُنحت لهم؛ أو (ج) ما إذا كان ينبغي نقل أي حق في الحصول على البراءة، أو بموجبها، أو منحه لأي شخص آخر، أو أشخاص آخرين.[18] وتتطلب بعض البلدان الأخرى صدور أمر من المحكمة لإجراء مثل هذا التغيير.[19]

31- وحيثما يمتلك المخترعون المشتركون أو أكثر من كيان الحق في براءة بشكل مشترك، يجوز لهم أن يصبحوا مالكين مشتركين للبراءة. وسيتم تناول الملكية المشتركة للبراءات بمزيد من التفصيل في القسم ثانياً.

النطاق الإقليمي لقوانين البراءات

32- إن قانون البراءات، شأنه شأن غيره من قوانين الملكية الفكرية، إقليمي بطبيعته، أي أنه يمكن التمتع بحقوق البراءات داخل أراضي البلد أو المنطقة التي تُمنح فيها البراءة (أو تُمنح من أجلها). وتنص المادة 4مكرراً من اتفاقية باريس على أن البراءات التي يتم التقدم بطلب للحصول عليها في مختلف الدول الأعضاء في الاتفاقية تكون مستقلة إذا تم الحصول على البراءات لنفس الاختراعات في بلدان أخرى، بغض النظر عن عضويتها في اتفاقية باريس. ويُفهم هذا الاستقلال للبراءات بمعنى غير مقيد.[20]

33- وبالنظر إلى أن سرعة وكمية المعلومات التي يتم نشرها عبر الحدود قد زادت بشكل كبير وأن توسع سلاسل القيمة خارج الحدود الوطنية ليس بشيء جديد، فإن قانون البراءات لا يزال ذا طابع إقليمي. وعلى الرغم من أن الاتفاقات الدولية والاتفاقات الإقليمية واتفاقات التجارة الإقليمية فضلاً عن الصياغة أحادية الجانب للقوانين الوطنية قد أدت إلى تقارب قوانين البراءات الوطنية إلى حد ما، فإن القضايا المتعلقة بجدارة البراءات وملكيتها تظل واحدة من المجالات التي تم تناولها بشكل أقل نسبياً على المستوى الدولي.

## ثانياً- جدارة البراءات وملكيتها في التعاون: الأطر القانونية

34- إن معظم الاختراعات اليوم تتحقق نتيجة لمشاريع بحثية مؤسسية ومنظمة حيث يجتمع عدد من الباحثين ومديريهم والتقنيين والمساعدين ومديري المشاريع والمساهمين الآخرين ويعملون معاً لتحقيق هدف مشترك - هدف تم تحديده ووضعه لهم، بناءً على أولويات المؤسسة التي يعملون بها. وقد يكون من الصعب تحديد من هو المخترع عندما ينتج مثل هذا الفريق اختراعاً. وفي البحوث التعاونية، غالباً ما يكون هناك عدد من هذه الفرق من مؤسسات وشركات وجامعات مختلفة تتجمع معاً. وقد أصبحت شائعة بشكل متزايد، ويمكن أن تأتي من بلدان مختلفة. وفي مثل هذه المواقف، قد يصبح تحديد هوية المخترع (المخترعين) أكثر تعقيداً.

---

[17] انظر المادة 24(3) من قانون البراءات في سنغافورة.
[18] انظر المواد 20 و21 و47 و48 من قانون البراءات في سنغافورة. وعلى سبيل المثال، تنص الهند والمملكة المتحدة أيضاً على أحكام مماثلة في قوانينهما.
[19] انظر، على سبيل المثال، القانون الفيدرالي بشأن براءات الاختراعات في سويسرا لعام 1954، المادة 5.
[20] المادة 4مكرراً(2) من اتفاقية باريس.

الجدارة المشتركة للبراءات

35- في كثير من الأحيان، لا يوجد باحث فردي واحد في البحوث التعاونية يمكن اعتباره مخترعاً للناتج التعاوني نظراً لمساهمة العديد من الباحثين في النتيجة النهائية. وبالتالي، سيكون هناك العديد من المخترعين المشتركين أو، وفقاً للقانون المعمول به و/أو الاتفاقات التعاقدية بين الأطراف، فإن أصحاب العمل/الجامعات التي يعمل بها المخترعون المشتركون يمتلكون معاً الحق في الحصول على البراءة.

36- وتتناول بعض التشريعات الوطنية/الإقليمية والسوابق القضائية تحديد المخترعين المشتركين ومستوى المساهمة التي ترقى إلى مستوى جدارة البراءات.[21] وعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، تنص المادة 116 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة على ما يلي:

"عندما يبتكر شخصان أو أكثر اختراعاً بشكل مشترك، عليهم التقدم بطلب للحصول على البراءة بشكل مشترك وأن يؤدي كل منهم اليمين المطلوبة، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون. ويجوز للمخترعين التقدم بطلب للحصول على البراءة بشكل مشترك، حتى لو (1) لم يعملوا معاً فعلياً أو في نفس الوقت، او (2) لم يقدم كل منهم نفس النوع أو نفس المبلغ من المساهمة، أو (3) لم يساهم كل منهم في المنتج الناشئ عن كل مطالبة في البراءة."

37- وتقدم السوابق القضائية إرشادات إضافية بشأن هذه المسألة. وعلى سبيل المثال، ينص الحكم في *قضية Monsanto Co ضد Ernst KAMP* على ما يلي:

"إن الاختراع المشترك هو نتاج تعاون بين الجهود الإبداعية لشخصين أو أكثر يعملون لتحقيق نفس الغاية وينتجون اختراعاً بجهودهم المجمعة. وليكون الاختراع مشتركاً، من الضروري أن يعمل كل من المخترعين على نفس الموضوع وأن يساهموا في الفكر الإبداعي والنتيجة النهائية. ولا يحتاج كل منهم إلا إلى أداء جزء من المهمة إذا نشأ الاختراع من جميع الخطوات المتخذة معاً. وليس من الضروري أن يخطر المفهوم الإبداعي بأكمله على بال كل من المخترعين المشتركين، أو أن يعمل الاثنان فعلياً على المشروع معاً. فقد يتخذ أحدهما خطوة في وقت ما، بينما يتخذ الآخر نهجاً في أوقات مختلفة [...]."[22]

38- وبالإضافة إلى ذلك، وفقاً لقضية *Kimberly-Clark Corp ضد Proctor and Gamble Distributing Co Inc.:*

"لكي يكون الأشخاص مخترعين مشتركين بموجب المادة 116، يجب أن يكون هناك عنصر من السلوك المشترك، مثل التعاون أو العمل تحت إشراف مشترك، أو أن يرى أحد المخترعين تقريراً ذا صلة ويبني عليه أو يستمع إلى اقتراح شخص آخر في أحد الاجتماعات. ولا يمكن للأفراد أن يكونوا مخترعين مشتركين إذا كانوا يجهلون تماماً ما فعله كل منهم حتى سنوات بعد جهودهم المستقلة الفردية [...]."[23]

39- وفي ألمانيا، قضت إحدى المحاكم بأن المخترع المشترك هو عموماً أي شخص قدم مساهمة كبيرة بما في الكفاية في الاختراع.[24] ويتعين تقييم ذلك في ضوء ظروف القضية الملموسة قيد النظر. ولا يلزم أن تكون مساهمة المخترع المشترك في حد ذاتها مبتكرة بمعنى أنها لا يجب أن تلبي جميع الشروط المسبقة للاختراع القابل للحصول على براءة. غير أن المساهمات التي لم تؤثر على الإنجاز الإجمالي (على سبيل المثال، المساهمات غير الجوهرية فيما يتصل بالحل وتلك التي تم تقديمها بناءً على تعليمات شخص آخر) لا تثبت وضع المخترع المشترك.[25]

40- وفي جمهورية كوريا، ذكرت المحكمة العليا أنه يجب إثبات المخترع المشترك على أنه في علاقة تعاون متبادل، على أساس فعلي، نحو إكمال الاختراع.[26] ووفقاً لذلك، يتم الاعتراف بوضع المخترع المشترك عندما يساهم شخص ما في إكمال الاختراع بأكثر من مجرد توفير المهام أو الأفكار الأساسية للاختراع، أو أداء الأمور الإدارية العامة للباحثين، أو تنظيم البيانات وإجراء التجارب بناءً على تعليمات من باحث، أو دعم

---

[21] للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن تحديد المخترعين المشتركين، انظر الوثيقة SCP/35/7، المرفق، القسم خامساً-هاء، المتاحة على الموقع التالي: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_35/scp_35_7.pdf.

[22] قضية *Monsanto Co ضد Ernst KAMP*، 259 USPQ 154 , 818 .F. Supp. 269.

[23] قضية *Kimberly-Clark Corp ضد Proctor and Gamble Distributing Co., Inc*، 911 F.2d 973, 1921 USPQ2d 23.

[24] محكمة العدل الفيدرالية الألمانية، الحكم الصادر في 16 سبتمبر 2003، المرجع: X ZR 142/01, GRUR 2004, 50, 51 – Verkranzungsverfahren.

[25] راجع محكمة العدل الفيدرالية الألمانية، الحكم الصادر في 16 سبتمبر 2003، المرجع: X ZR 142/01, GRUR 2004, 50 - Verkranzungsverfahren؛ ومحكمة العدل الفيدرالية الألمانية، الحكم الصادر في 18 يونيو 2013، المرجع: X ZR 103/11, BeckRS 2013, 13904. انظر مذكرة ألمانيا رداً على المذكرة C.9199.

[26] قرار المحكمة العليا، 2009Da75178، الصادر في 28 يوليو 2011. انظر التقرير المقدم من جمهورية كوريا رداً على المذكرة C.9199.

إكمال الاختراع أو التكليف بإكماله من خلال توفير الأموال أو المعدات. وبالأحرى، يجب أن يكون المخترع المشترك قد ساهم في الاختراع من خلال تقديم أو إضافة/استكمال مفاهيم ملموسة جديدة فيما يتعلق بالمشاكل التقنية داخل الاختراع، أو تجسيد مفاهيم جديدة من خلال إجراء التجارب، وما إلى ذلك، أو توفير وسائل وطرق ملموسة لتحقيق الغرض من الاختراع وفائدته أو من خلال تقديم المشورة و/أو التعليمات الفعلية التي تجعل الاختراع ممكناً.

41- وفي سنغافورا، في قضية *Cicada Cube Pte Ltd ضد National University Hospital (Singapore) Pte Ltd*،[27] تعاقدت National University Hospital (Singapore) Pte Ltd (NUH) مع Cube Pte Ltd (Cicada) لتطوير برمجية لنظام طلب الاختبارات المعملية والإبلاغ عن النتائج. وبعد ذلك أودعت Cicada طلب براءة لنظام إدارة جمع العينات المعملية، وسمت موظفيها بوصفهم المخترعين. وأكدت National University Hospital أن موظفيها هم المخترعون الفعليون، وبالتالي، يجب أن يكون لها الحق في الملكية. وقررت المحكمة العليا أن موظفي National University Hospital ساهموا في المفهوم الإبداعي الأول بينما ساهم موظفو Cicada في المفهوم الإبداعي الثاني، وبالتالي، يجب ذكر اسم Cicada وNational University Hospital كمالكين مشتركين. واستأنفت كل من Cicada وNational University Hospital الحكم أمام محكمة الاستئناف التي أيدت قرار المحكمة العليا على نفس الأسباب.

## ملكية الملكية الفكرية الناتجة عن البحوث المشتركة

### *الملكية المشتركة*[28]

42- إن الاختراع الذي يبتكره أكثر من مخترع بشكل مشترك يمكن أن يؤدي (ولكن ليس بالضرورة[29]) إلى ملكية مشتركة للبراءة. وبصورة عامة، يحصل أصحاب البراءة المشتركون على حقوق والتزامات متساوية بموجب القانون، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك. وكما هو موضح أدناه، فإن الحقوق التي يكتسبها كل مالك مشترك لاستغلال البراءات المملوكة بشكل مشترك، أي العلاقة الداخلية والخارجية بين المالكين المشتركين وتأثير الملكية المشتركة على الحقوق التي تمنحها البراءة، تختلف من بلد إلى آخر. ومن الجوانب المهمة في هذا الصدد التمييز بين القواعد الإلزامية والقواعد الافتراضية بموجب القانون المعمول به، حيث يمكن للأطراف المعنية عدم التقيد بالقواعد الافتراضية، عادة من خلال ترتيبات تعاقدية.

43- وفي الممارسة العملية، يكون السؤال هو ما إذا كان أصحاب البراءات المشتركون يستطيعون (أو لا يستطيعون) استغلال الاختراع المحمي ببراءة، أو ترخيص البراءة، أو نقل نصيبهم من ملكية البراءة بشكل مستقل عن بعضهم البعض، وكيف يمكن القيام بذلك. ويهدف الإطار القانوني إلى إيجاد توازن دقيق بين المصالح الاقتصادية المتعارضة في أساسها في بعض الأحيان لكل مالك براءة مشترك. وبالتالي، فإن الاستغلال الفردي للبراءة من قبل أحد المالكين المشتركين قد يؤثر سلباً على أعمال المالكين المشتركين الآخرين. وفي الأساس، تعتبر البراءة المعنية ملكية مشتركة لجميع المالكين المشتركين، ولاستغلال الاختراع المحمي ببراءة، يحتاج كل مالك مشترك إلى الاستفادة من الاختراع المطالب به بالكامل.

44- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً للمادة 261 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة، تتمتع البراءات بصفات الملكية الشخصية. وبالتالي، قضت المحاكم بأنه "في سياق الجدارة المشتركة للبراءات، يُفترض أن يمتلك كل مخترع مشترك حصة متناسبة غير قابلة للتقسيم في البراءة بالكامل، بغض النظر عن مساهمته فيها". وبناءً على هذا المبدأ، يتم تحديد حقوق المالكين المشتركين في المادة 262 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة. وتنص هذه المادة على أنه في غياب أي اتفاق على العكس من ذلك، يجوز لكل من المالكين المشتركين للبراءة صنع الاختراع المحمي ببراءة، أو استخدامه، أو عرضه للبيع أو بيعه داخل الولايات المتحدة، أو استيراد الاختراع المحمي ببراءة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، دون موافقة المالكين الآخرين ودون الحاجة إلى إجراء عملية محاسبة معهم. وبالتالي، في حين يمنح القانون، افتراضياً، لكل مالك مشترك قدراً كبيراً من الحرية للاستغلال الفردي للبراءة، فإنه يعترف أيضاً بالحالات التي قد يختار فيها المالكون المشتركون الاتفاق على قواعد أخرى.

---

[27] قضية *Cicada Cube Pte Ltd ضد National University Hospital (Singapore) Pte Ltd* [2018] SGCA 52. انظر التقرير المقدم من سنغافورة رداً على المذكرة C.9199.

[28] للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً عن حقوق المالكين المشتركين، انظر الوثيقة SCP/35/7، المرفق، القسم خامساً، الفقرات من 84 إلى 94، المتاحة على الموقع التالي: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_35/scp_35_7.pdf.

[29] على سبيل المثال، إذا تنازل أحد المخترعين المشتركين عن حقه في براءة لمخترع مشترك آخر، فقد يكون الأخير مقدم البراءة الوحيد، وقد يصبح مالكاً وحيداً للبراءة. وفي مثال آخر، حيث يتم إيداع طلب براءة من قبل مقدمي طلبات براءة مشتركين، بمجرد منح البراءة، يجوز لأحد مقدمي البراءة المشتركين نقل حقه إلى مودع مشترك آخر، والذي سيصبح بعد ذلك مالكاً وحيداً للبراءة.

45- وبالمثل، أوضحت السوابق القضائية أنه يجوز لكل مالك مشترك ترخيص البراءة، أو التنازل عن المصلحة التي يمتلكها فيما يتصل بالبراءة، دون موافقة المالكين الآخرين، ما لم يكن هناك اتفاق يفيد بعكس ذلك بين المالكين المشتركين. وبالتالي، قد يكون من الصعب للغاية منح ترخيص حصري لبراءة مملوكة بشكل مشترك، حيث قد يطالب كل مالك مشترك بحقه في استخدام الاختراع المحمي ببراءة أو ترخيص البراءة لطرف ثالث.

46- ومع ذلك، فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات ضد التعدي على البراءة المشتركة، تنص المادة 281 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة على أنه يحق لصاحب البراءة رفع دعوى مدنية ضد التعدي على البراءة، وهو ما تم تفسيره على أنه يتطلب من المالكين المشتركين الاتفاق مع بعضهم البعض قبل رفع دعوى تعدي.[30]

47- وفي المملكة المتحدة، ورهناً بأي اتفاق يفيد بخلاف ذلك، يمكن للمالكين المشتركين استغلال البراءة لتحقيق مكاسب خاصة بهم دون أي التزام بإجراء عملية محاسبة مع المالكين المشتركين الآخرين عن الأرباح الناتجة.[31] ومع ذلك، لا يجوز للمالك المشترك ترخيص البراءة أو التنازل عنها أو رهنها، دون موافقة جميع المالكين المشتركين الآخرين، رهناً بأي اتفاق ساري المفعول.[32] وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 66(2) من قانون البراءات في المملكة المتحدة على أنه يجوز لأحد المالكين المشتركين للبراءة، أن يرفع دعوى، دون موافقة الآخرين، فيما يتعلق بفعل يُزعم أنه تعد على البراءة، ولكن لا يجوز له أن يقوم بذلك إلا إذا كان الآخرون أطرافاً في الإجراءات.

48- وفي ألمانيا، في ظل عدم وجود أي أحكام خاصة في قانون البراءات، تنطبق القواعد العامة على هذه المسألة. ويفرق القانون المدني الألماني بين ملكية الممتلكات بين ما تسمى "الملكية المشتركة بحسب الأسهم المحددة (*Gemeinschaft nach Bruchteilen*)" بموجب المادة 741 وما تسمى "الشراكة بالأصول المشتركة (*Gesellschaft mit gesamthänderischer Bindung*)" بموجب المادتين 705 و719. وتنطبق المادة 741 من القانون المدني على الملكية المشتركة لبراءة كحالة افتراضية، أي بدون اتفاق تعاقدي يفيد بخلاف ذلك. ووفقاً للمادة 743(2) من القانون المدني الألماني والفقه القانوني ذي الصلة،[33] يجوز لكل مالك مشترك استغلال البراءة لتحقيق مكاسب خاصه له، دون أي حق في تعويض عام للمالكين الآخرين من حيث المبدأ، كما يجوز للمالك المشترك أن ينقل حصته من حق البراءة،[34] دون أي حق استباقي للمالكين الآخرين.

49- ومع ذلك، في حالة اتفاق مجموعة من الأشخاص تعاقدياً على تطوير اختراع بشكل مشترك، على سبيل المثال، أُقيمت شراكة بين المالكين المشتركين وفقاً للمادة 705 وما يليها من القانون المدني. وعلى النقيض من نهج الملكية المشتركة الافتراضي أعلاه، فإن نموذج "الأصول المشتركة" لا يسمح بنقل مستقل لحصص ملكية الاختراع، لأنه يشكل أصلاً مشتركاً، حيث يتمتع كل مالك بحق ملكية في الملكية بأكملها.

50- وفيما يتعلق بحق مالك مشترك في ترخيص البراءة، فإنه لا يجوز لمالك مشترك أن يمنح، بموجب المادة 741 وما يليها، تراخيص بحرية لأطراف ثالثة، حيث يُنظر إليه على أنه شكل من أشكال "إدارة البراءة على هذا النحو"، وهو ما لا يمكن القيام به إلا بشكل مشترك في ملكية مشتركة بموجب حصص محددة، وفقاً للمادة 744(1) من القانون المدني. وبموجب القانون الألماني،[35] يجوز للمالك المشترك أن يمنح ترخيصاً، رهناً بتصويت المالكين المشتركين في هذا الصدد.

51- وعلى الرغم من عدم وجود أي حكم يتعلق بحق المالك المشترك في رفع دعوى في المادة 741 وما يليها من القانون المدني، فإنه يجوز لكل مالك مشترك رفع دعوى يطالب فيها بالمطالبات الناشئة عن البراءة المملوكة بشكل مشترك، قياساً على المادة 1011.[36] وتنص المادة 139(1) من قانون البراءات على أنه يجوز لكل مالك مشترك المطالبة بشكل مستقل بأمر قضائي ضد طرف ثالث.

---

[30] انظر، على سبيل المثال، قضية *STC.UNM ضد Intel Corp*، قضية المحكمة الفيدرالية رقم 1241-2013. وفي قضية *Ethicon ضد U.S. Surgical Corp.*، 135 F.3d 1456, 1468 (Fed. Cir. 1998)، قضت الدائرة الفيدرالية بأن المخترع المشترك، حتى لو كان مساهماً بسيطاً نسبياً في الاختراع الإجمالي، يمكنه منع مخترع مشترك آخر من إنفاذ البراءة ضد تعد مزعوم.

[31] انظر المادة 35(2)(أ) من قانون البراءات.

[32] انظر المادة 35(3)(ب) من قانون البراءات.

[33] محكمة العدل الفيدرالية الألمانية، قرار صادر في 22 مارس 2005، Gummielastische Masse II - X ZR 152/03 ("يحق لكل مالك مشترك استخدام البراءة، طالما لم تصوت أغلبية المالكين المشتركين ضد ذلك").

[34] المادة 747 من القانون المدني الألماني.

[35] المادة 745(1) من القانون المدني الألماني.

[36] محكمة العدل الفيدرالية الألمانية، قرار صادر في 24 فبراير 2000 – *Ballermann*.

52- وفي اليابان، حيث يكون الحق في الحصول على البراءة مملوكاً بشكل مشترك، لا يجوز لأي مالك مشترك أن ينقل حصته دون موافقة جميع المالكين المشتركين الآخرين.[37] وبالمثل، لا يجوز لأي مالك مشترك في براءة نقل حصته أو إنشاء حق رهن عليها، أو إنشاء ترخيص حصري، أو منح ترخيص غير حصري فيما يتعلق بالبراءة، دون موافقة جميع المالكين المشتركين الآخرين.[38] ومع ذلك، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من خلال عقد، يجوز لكل مالك مشترك أن يستفيد من الاختراع المحمي ببراءة دون موافقة أي من مالكين مشتركين آخرين.[39]

53- ولتقديم طلب إجراء محاكمة أو استئناف بموجب المادة 132(3) من قانون البراءات، يجب على جميع المالكين المشتركين في البراءة تقديم الطلب بشكل مشترك. وفيما يتعلق بالدعوى ضد التعدي على البراءة، يجوز للمالك المشترك اتخاذ الإجراء بشكل مستقل والسعي إلى سبل انتصاف مدنية حسب حصته في البراءة المعنية.

54- وفي فرنسا، تُنظم الملكية المشتركة لحقوق البراءات بموجب المادة L613-29 من قانون الملكية الفكرية، رهناً بأي اتفاق قد يوجد بين المالكين المشتركين. وإذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق، يُسمح لكل مالك مشترك باستغلال البراءة، بما في ذلك منح تراخيص غير حصرية، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة من المالكين المشتركين الآخرين، بشرط تعويض المالكين المشتركين الآخرين الذين لا يستغلون البراءة تعويضاً عادلاً. ومع ذلك، ما لم يتم الاتفاق بين جميع المالكين المشتركين على خلاف ذلك، يجب على المالك المشترك الذي يعرض ترخيصاً غير حصري إخطار المالكين المشتركين الآخرين بمشروع اتفاق الترخيص، إلى جانب عرض بيع حصته بسعر محدد. ويمكن لأي مالك مشترك أن يعترض على مثل هذا الترخيص غير الحصري في غضون فترة زمنية محددة عن طريق شراء حصة المالك المشترك الراغب في منح الترخيص غير الحصري. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في غضون المهلة الزمنية، تحدد المحكمة السعر. ويكون أمام المالكين المشتركين شهر واحد من تاريخ صدور قرار المحكمة إما للمضي قدماً في بيع/شراء الحصة أو التخلي عنها. ويتحمل "الطرف المتنازل عن حصته" الضرر.

55- غير أنه لا يجوز منح الترخيص الحصري إلا بموافقة جميع المالكين أو بتصريح من المحكمة. وفيما يتعلق بنقل الملكية، بينما يجوز لكل مالك مشترك التنازل عن حصته لطرف ثالث دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين، فإن المالكون المشتركون المتبقون يحتفظون بحق الشفعة. وفيما يتعلق بالتنازل، بينما يجوز لكل مالك مشترك نقل حصته لطرف ثالث دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين، فإن المالكون المشتركون الآخرون يتمتعون بحق الشفعة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز لأي مالك مشترك رفع دعوى ضد التعدي، على الرغم من أنه يجب عليه إخطار المالكين المشتركين الآخرين قبل القيام بذلك.

56- وفي بلجيكا، تمنح المادة XI.49 من مدونة القانون الاقتصادي، والتي تنطبق في حالة عدم وجود اتفاق بين المالكين المشتركين على خلاف ذلك، كل مالك مشترك الحق في استغلال الاختراع المحمي ببراءة بشكل مستقل. ومع ذلك، فإن منح التراخيص، سواء كانت حصرية أو غير حصرية، يتطلب موافقة المالكين المشتركين الآخرين أو، عندما لا يمكن التوصل إلى اتفاق، موافقة المحكمة. وعلى غرار القانون الفرنسي، يجوز للمالك المشترك التنازل عن حصته دون الحاجة إلى موافقة المالكين المشتركين الآخرين، على الرغم من احتفاظ المالكين المشتركين المتبقين بحق الشفعة. وعلى الرغم من ذلك، لا ينشئ القانون التزاماً بتقاسم الأرباح مع المالكين المشتركين الآخرين.

57- وفي الصين، تنص المادة 14 من قانون البراءات على أنه ما لم يكن هناك اتفاق بين المالكين المشتركين ينص على خلاف ذلك، يجوز لكل منهم استغلال البراءة بشكل مستقل أو منح ترخيص غير حصري لأطراف ثالثة. ويجب توزيع أي إتاوات يتم الحصول عليها من هذا الترخيص بشكل عادل بين جميع المالكين المشتركين. ومع ذلك، بالنسبة للإجراءات التي تقع خارج نطاق الاستغلال المستقل أو الترخيص غير الحصري، يلزم الحصول على موافقة جميع المالكين المشتركين.

58- وترد نبذة مختصرة عن الاختلافات القائمة في الولايات القضائية المختلفة في الملحق (الجدول 1). وباختصار، قد تؤدي البراءات المملوكة بشكل مشترك والتي تغطي نفس الاختراع إلى نشوء حقوق والتزامات مختلفة لكل مالك مشترك، حسب الولاية القضائية التي يتم فيها منح البراءة.

59- وربما يكون دخول نظام البراءات الموحد حيز التنفيذ مؤخراً قد ساعد إلى حد ما في تخفيف بعض المشاكل المتأصلة في البراءات الأوروبية التي تتكون في الأساس من مجموعة من البراءات الوطنية. وبموجب نظام البراءات الموحد، بمجرد أن يمنح المكتب الأوروبي للبراءات براءة، يمكن لمالك البراءة أن يطلب تسجيل الأثر الموحد لتلك البراءة الأوروبية. وبذلك يكون للبراءة الأوروبية الموحدة أثر موحد[40]

---

[37] المادة 33(3) من قانون البراءات الياباني.

[38] المادة 73(1) و(3) من قانون البراءات الياباني.

[39] المادة 73(2) من قانون البراءات الياباني.

[40] تنص المادة 3-2 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/1257 على أن "البراءة الأوروبية ذات الأثر الموحد يجب أن يكون لها طابع موحد. ويجب أن توفر حماية موحدة ويكون لها تأثير متساوٍ في جميع الدول الأعضاء المشاركة".

بموجب نظام قانوني واحد في البلدان التي صادقت على اتفاق محكمة البراءات الموحد والتي يبلغ عددها أعضائها حالياً 18 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

60- ومع ذلك، تنص المادتان 5 و7 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/1257 على أن قدرة مالك البراءة الموحدة على القيام، من بين أمور أخرى، باستغلال البراءة وترخيصها والتنازل عنها (أي باعتبارها "موضوع الملكية") تخضع لقانون البلد الذي يقع فيه مكان العمل الرئيسي لمقدم الطلب في وقت إيداع الطلب، وإذا لم يكن هناك مكان العمل هذا، فإنها تخضع لقانون ألمانيا.

61- وبالإضافة إلى ذلك، عندما تكون أماكن العمل الرئيسية لمقدمي الطلب المشتركين مختلفة وقت إيداع الطلب، فإن قانون بلد مقدم الطلب الذي ورد اسمه أولاً في الطلب سيكون له الأسبقية عند تحديد قانون البلد الذي ينطبق على البراءة باعتبارها "موضوع الملكية". وبالتالي، ونظراً لاختلاف القوانين الوطنية فيما يتصل بالملكية المشتركة، فإن ترتيب مقدمي الطلب المشتركين في مثل هذا الطلب المشترك قد يكون في بعض الحالات ذا أهمية استراتيجية بين الأطراف.

*متطلبات الحصول على ترخيص لإيداع طلب في الخارج*

62- لدى بعض البلدان تشريعات وطنية تقيد إيداع طلبات البراءات في بلد آخر، ويكون ذلك عادةً لأسباب تتعلق بالأمن القومي.[41] وتختلف المتطلبات الموضوعية والإجرائية المتعلقة بترخيص إيداع طلب في الخارج بين القوانين الوطنية. وحسب القانون الوطني المعمول به، قد ينطبق التقييد على: (1) الطلبات التي تحتوي على موضوعات معينة (على سبيل المثال، الطلبات التي تحتوي على أسرار الدولة)؛ (2) الطلبات التي يودعها مواطنو ذلك البلد؛ (3) الطلبات التي يودعها المقيمون في ذلك البلد؛ (4) الطلبات التي تحتوي على اختراع تم صنعه في ذلك البلد؛ (5) أي مزيج من (1) إلى (4). ويختلف مستوى التقييد أيضاً بين البلدان.

63- وتطبق بعض البلدان ما يسمى بشرط إيداع الطلب محلياً أولاً، والذي لا يسمح لمقدم الطلب بإيداع طلب براءة في بلد آخر، ما لم يودع الطلب المقابل في بلده أولاً. وفي بعض البلدان الأخرى، من الممكن إيداع الطلب في بلد أجنبي أولاً ولكن يتطلب ذلك استعراضاً معيناً وإذناً صريحاً، مثل ترخيص إيداع الطلب في الخارج، من قبل السلطة الحكومية في ذلك البلد، قبل إيداع الطلب في بلد آخر مع أو بدون إيداعه في البلد الأصلي.

64- وفي بعض البلدان، لا يلزم الحصول على إذن صريح، ولكن يتعين على مقدم الطلب الانتظار لفترة معينة قبل إيداع طلب مقابل في الخارج. وإذا لم يتلق مقدم الطلب إشعاراً أمنياً يحظر إيداع الطلب في الخارج خلال تلك الفترة الزمنية، يمكنه افتراض منح الإذن. وعلاوة على ذلك، من بين البلدان التي تتطلب إذناً بإيداع طلب في الخارج، يقيد بعض البلدان الطلبات التي تحتوي على اختراعات ذات صلة بالأمن القومي والاختراعات العسكرية فقط، بينما يوسع البعض الآخر من البلدان نطاق الشرط ليشمل جميع الطلبات بغض النظر عن طبيعة الاختراعات الأساسية.[42]

65- وقد يؤدي عدم الامتثال لهذه المتطلبات إلى إلغاء البراءة، إذا مُنحت، وحتى دفع غرامة أو عقوبة بالسجن.

66- وفي سياق التعاون الدولي في مجال البحوث، قد يؤدي هذا القيد على إيداع الطلب في الخارج إلى تحديات إضافية للمخترعين أو من يخلفهم في الملكية الذين يسعون إلى إيداع طلبات البراءات. وعلى سبيل المثال، يمكن لمقدمي الطلبات المشتركين الذين يسعون للحصول على براءة على اختراع تم إنشاؤه بشكل تعاوني أن يكونوا مواطنين أو كيانات قانونية قائمة في بلدين مختلفين، ويفرض كل بلد قوانينه الوطنية شرط إيداع الطلب أولاً. وفي مثل هذه الحالة، سيكون مقدمو الطلب المشتركون في وضع صعب حيث يتعين على كل واحد منهما إيداع الطلب أولاً في بلده. أو في وضع آخر، ينص القانون الوطني لأول مقدم للطلب على أن قيد إيداع الطلب في الخارج ينطبق عندما يتم إنشاء الاختراع في ذلك البلد وينص القانون الوطني لثاني مقدم للطلب على أن القيد ينطبق على مواطني البلد. وبالتالي، سيحتاج مقدمو الطلب المشتركون إلى التنقل بين القوانين المختلفة المعمول بها، وإذا لزم الأمر، الحصول على تراخيص إيداع الطلب في الخارج من البلدين. ولتجنب التعقيدات التي قد تنشأ عن قواعد الترخيص المختلفة بشأن إيداع الطلب في الخارج، يمكن أن يستكشف الأطراف المتعاونة المشاركة في مشاريع التعاون الدولي في مجال البحوث، من البداية، استراتيجية لإيداع الطلب حيث يحصل أحد الأطراف مثلاً على ملكية البراءة، بينما تضمن الأطراف الأخرى حقها في استخدام الاختراع المحمي ببراءة (وأي حقوق أخرى يمكن الاتفاق عليها بين الأطراف

[41] فيما يتعلق بهذه القيود المفروضة على إيداع البراءات للطلبات الدولية بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في بلدان مختلفة، انظر https://www.wipo.int/pct/en/texts/nat_sec.html. انظر أيضاً المرفق باء لدليل إيداع الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.

[42] https://ipwatchdog.com/2022/04/26/navigating-foreign-filing-requirements-cross-border-patent-inventions-part/id=148647.

المتعاونة) من خلال عقد بين مالك البراءة والأطراف الأخرى. وكثيراً ما تُستخدم مثل هذه الترتيبات، كما هو موضح أدناه، لحل مشاكل أخرى ناجمة عن إدارة البراءات في إطار الملكية المشتركة أيضاً.

### ثالثاً- إدارة الملكية المشتركة من خلال العقود

67- تناول القسم ثانياً القواعد المختلفة المتعلقة بجدارة البراءات وملكيتها، والتي ينظمها القانون الوطني لكل بلد. ومع ذلك، فإن العديد من هذه القوانين ليست ملزمة حيث يجوز للأطراف المتعاونة أن تقرر عدم ترك المسألة لتخضع للقوانين المعمول بها، ولكن تنظيم علاقتهم بالاتفاق المتبادل بدلاً من ذلك. وينطبق ذلك على وجه الخصوص عندما تأتي الأطراف المتعاونة من بلدان مختلفة، وتكون أفضل طريقة لهم لإدارة علاقتهم هي الاجتماع والاتفاق على من يمتلك البراءات الناتجة وكيفية ممارسة هذه الملكية بما يخدم المصالح الفضلى لجميع الأطراف.[43]

68- وكثيراً ما لا يكون من الواضح للأطراف قبل الانخراط في البحوث التعاونية أن تعاونهم سوف يسفر عن شيء ذي قيمة يتطلب توزيع الحقوق والمسؤوليات. وحتى إذا فكروا في كيفية القيام بذلك، "لن يكون من الواضح لهم [...] متى يستحق الأمر تحمل تكاليف التفاوض بشكل كامل على شروط الشراكة. وحتى عندما يكون من الواضح أن الأمر يستحق التفاوض، فقد لا يتمكن المشاركون من التنبؤ بالمعلومات أو المنتجات التي سيتم تطويرها، وما هي المساهمات التي سيقدمها كل منهم في تطوير تلك المعلومات أو المنتجات، أو من ستكون خبرته ذات صلة بالتطوير المستقبلي. ومع ذلك، بدون هذه المعرفة، لن يكون من الممكن توزيع الحقوق والمسؤوليات بطريقة عادلة ومتماسكة وفعالة".[44]

69- ويمكن أن يكون التفاوض على اتفاق تعاون شامل قبل معرفة ما إذا كان التعاون سيسفر عن أي شيء ذي قيمة مكلفاً للغاية. ومن ناحية أخرى، إذا انتظر الطرفان لمعرفة ما إذا كان هناك أي شيء ذي قيمة قبل الدخول في اتفاق، فقد يؤدي ذلك إلى تغيير ديناميات القوة بين الطرفين (على سبيل المثال، الطرف الذي يؤدي دوراً في تعزيز البحوث الأساسية والطرف الذي يجلب الخبرة في التسويق والطاقة الإنتاجية).[45] ولذلك، وبشكل عام، فإن تحديد حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في أقرب وقت ممكن بما يتماشى مع أهدافها وأغراضها الخاصة أفضل من محاولة ترتيب الأمور في وقت لاحق في العملية.

70- ويمثل الاتفاق على المعلومات التي ينبغي أن تبقى سرية خطوة أولية مهمة لجميع الأطراف، حيث قد يكون لكل طرف مستوى مختلف من الاهتمام بمعلومات معينة وطبيعتها، وبالتالي قد يكون هناك اختلاف في أنواع الشواغل إزاء الكشف عنها. وبالتالي، ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية التعامل مع المعلومات التي سيتم تبادلها في الأنشطة التعاونية، بما في ذلك الملكية الفكرية الخلفية والملكية الفكرية الأمامية.

71- ولتوضيح أهمية مثل هذا الاتفاق، ترى الجامعات بشكل عام أنه من المهم للغاية جعل نتائج البحث علنية، بما يتماشى مع الولاية المسندة لمؤسسات التعليم العالي المتمثلة في توزيع نتائج البحث على نطاق واسع سواء من خلال النشر أو التدريس. ويتناقض ذلك بشكل مباشر مع مصالح الشركات التي تسعى إلى تحقيق أقصى ميزة تنافسية من استغلال ثمار التعاون في مواجهة المنافسة في السوق. ومن هذا المنظور، تكون حماية نتيجة التعاون باعتبارها أسراراً تجارية هي أحد الخيارات. وحتى بالنسبة للجامعات، إذا رغبت في طلب حماية نتائج التعاون بموجب براءة، يجب الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالاختراع حتى يتم إيداع البراءة (مع مراعاة أي فترة سماح مطبقة). ويتعين على أطراف التعاون إيجاد طريقة لحل أي خلافات قد تنشأ بينهم. وعلى سبيل المثال، قد يوافق الشريك الجامعي على تأخير النشر لفترة معينة حتى يتوفر للشريك الصناعي الوقت اللازم لإيداع طلب براءة. وقد يكون الخيار التعاقدي الآخر هو السماح للشريك الصناعي بقراءة أي منشور قادم من الشريك الجامعي وإزالة أي معلومات من المنشور يعتبرها ضارة بمصالحه (ما يسمى بند "خيار القراءة" في العقد).[46]

---

[43] وفقاً لتجربة مجلس التحكيم بموجب القانون المتعلق باختراعات الموظفين الذي تم إنشاؤه في المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية، يتم تناول قضايا الاختراع على نطاق واسع مسبقاً في عقود التعاون المعنية. وفي إطار الحقوق والالتزامات التعاقدية المنصوص عليها في العقود، يتم تحديد من له الحق في الحصول على الاختراعات الناتجة عن التعاون، وكيف يتم التعويض عن ذلك ومن يحق له استخدام الاختراع. انظر التقرير المقدم من ألمانيا رداً على المذكرة C.9199.

[44] انظر Rochelle C. Dreyfuss, Collaborative Research: Conflicts on Authorship, Ownership and Accountability, 53 Vanderbilt Law Review (2000) 1159، الصفحة 1174.

[45] Stewart K. Mehlman, Silvia Uribe-Saucedo, Ronald P. Taylor, Gene Slowinski, Ed Carreras, Chris Arena, Better Practices for Managing Intellectual Assets in Collaborations, Research Technology Management, January – February 2010، الصفحة 61.

[46] انظر تقرير فريق الخبراء خبراء CREST OMC المعني بالملكية الفكرية (الدورة الثانية)، الصفحة 33.

72- وعندما يُتوقع أنه ستكون هناك براءة لاختراع تم إنشاؤه بشكل مشترك، تمثل ملكية البراءة مشكلة أخرى على الأطراف المتعاونة النظر فيها. وكما هو موضح في القسم ثانياً، فإن القوانين الوطنية تحدد عموماً من له الحق في الحصول على البراءة في المقام الأول. ومع ذلك، نظراً لأنه يمكن نقل هذا الحق إلى طرف آخر، يمكن تحديد من سيكون مالكاً مشتركاً أو مالكين مشتركين للبراءة من خلال الترتيبات التعاقدية، في حدود القانون المعمول به.

73- ويتمثل أحد الخيارات في أن يصبح جميع الأطراف مالكين مشتركين للبراءة. وفي مثل هذه الحالة، على الرغم من أن القوانين تنص على قواعد افتراضية بشأن حقوق كل مالك مشترك تجاه المالكين المشتركين الآخرين، إلا أن الأطراف ترغب في كثير من الحالات في الانحراف عن القاعدة الافتراضية. ومع ذلك، إذا كان للمالكين المشتركين مصالح متنوعة وتوقعات مختلفة بشأن أفضل طريقة لاستغلال البراءات المستقبلية، فقد يصبح من الصعب إعادة تعريف حقوق كل طرف تجاه الأطراف الأخرى. وقد يرى أحد الأطراف أن منح تراخيص غير حصرية لأكبر عدد ممكن من المرخص لهم هو أفضل طريقة لاستغلال البراءة، بينما قد يرغب طرف آخر في تصنيع وبيع الاختراع المحمي ببراءة بمفرده. وإذا كان هناك خلاف بين الأطراف، فمن سيقرر في أي البلدان سيتم إيداع طلبات البراءات فيها؟ ومن سيدفع رسوم الصيانة؟ وهل تلتزم جميع الأطراف بالانضمام إلى دعوى في البلدان التي لديها مثل هذا الشرط؟ فهذه مجرد بعض الأسئلة التي يمكن أن تُثار في حالة الملكية المشتركة[47].

74- ويتمثل خيار آخر في أن يقوم الأطراف الذين يحق لهم أن يكونوا مالكين مشتركين بنقل حقهم في البراءة إلى أحد الأطراف، وبالتالي تخصيص الملكية لطرف واحد. ويتمتع هذا الطرف بجميع الحقوق الناشئة عن البراءة فضلاً عن الالتزامات المترتبة عليها. وهذا يعني أنه سيكون مسؤولاً أيضاً عن متابعة إيداع البراءة (إذا كان ينطبق)، وتحمل تكاليف الملاحقة القضائية وتكاليف صيانة البراءة فضلاً عن التعامل مع أي قضايا تعدي قد تنشأ. ويحصل الآخرون على الحق في استخدام الاختراع المحمي ببراءة.

75- وعلى النقيض من ذلك، يعتبر هذا النموذج خياراً أفضل للعديد من الأطراف نظراً لأن هذا الترتيب أقل تعقيداً وأسهل في الإدارة، مما قد يؤدي إلى زيادة الكفاءة للأطراف المتعاونة. وبالإضافة إلى ذلك، يرى العديد من الأطراف أن الحق في استخدام الاختراع المحمي ببراءة أكثر أهمية من حيازة ملكية البراءة. وبما أن كل طرف لديه على الأرجح احتياجات مختلفة لاستغلال الاختراع (على سبيل المثال، استخدام اختراع محمي ببراءة، أو ترخيص براءة من الباطن، وما إلى ذلك)، فإنه يمكن تصميم ترخيص للأطراف المتعاونة لاستخدامهم الخاص للاختراع بما يستجيب لمصلحة كل طرف. وعلى سبيل المثال، يمكن تكييف الترخيص وفق النطاق الجغرافي لأنشطة كل طرف ومجالات استخدامه.

76- وسيكون هذا النهج مفيداً أيضاً في إدارة مصالح المتعاونين الذين شاركوا في النشاط التعاوني، ولكنهم خارج "سلسلة الملكية" للاختراع بموجب قانون البراءات المعمول به، مثل أولئك الذين قدموا مساهمات مالية أو إدارية أو أولئك الذين لا يفي مستوى مساهماتهم التقنية بالمستوى المطلوب ليصبحوا مخترعين مشتركين بموجب قانون البراءات المعمول به. وبموجب هذا النموذج، يمكن للأطراف أن تتفق مسبقاً على أنه يمكنهم أيضاً الحصول على عائد معين مقابل عملهم ومساهمتهم.

77- وركز الكثير مما ورد أعلاه على الحقوق في الملكية الفكرية الأمامية، والتي غالباً ما تكون نقطة الخلاف الأساسية. ومع ذلك، عندما يحاول المتعاونون صياغة اتفاق يدير علاقتهم، يجب أيضاً توضيح استخدام الملكية الفكرية الخلفية. وعلى سبيل المثال، في حين أن الملكية الفكرية الخلفية مخصصة للاستخدام في نشاط التعاون، فقد يرغب الأطراف في الوصول إلى الملكية الفكرية الخلفية الخاصة بشركائهم لأغراض أخرى خارجة عن الموضوع قيد البحث. فقد يرغبون في توفير إمكانية الوصول لمن هم خارج الأنشطة التعاونية، ولكنهم متصلون بها، لأن الوصول إلى الملكية الفكرية الخلفية قد يكون مطلوباً للمشاريع التي ليست جزءاً من التعاون أو لمواصلة العمل بموجب نشاط التعاون بمجرد انتهاء المشروع التعاوني. وإذا وافق صاحب الملكية الفكرية الخلفية على منح حق الوصول إلى أي منهم، فقد ينشأ سؤال بشأن ما إذا كان هناك آخرون خارج نشاط التعاون ويحملون بالفعل أي حقوق على الموضوع المشمول بالملكية الفكرية الخلفية.[48] وإذا كان الأمر كذلك، فقد يمنع ذلك منح المزيد من الحقوق من قبل صاحب الملكية الفكرية الخلفية أو يجب الحصول على إذن من هؤلاء الأشخاص الآخرين قبل منح المزيد من الحقوق.

78- وباختصار، هناك العديد من العوامل التي يجب مراعاتها في إدارة الملكية الفكرية في نشاط التعاون، وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمسألة الملكية. ويمكن أن تكون بعض المتغيرات ذات الصلة هي من الذي ساهم بالمال والموارد والخبرة والملكية الفكرية الخلفية وما إلى

---

[47] للطلاع على مزيد من المعلومات، انظر Allocating Patent Rights in Collaborative Research Agreements, Gene Slowinski and Matthew W. Sagal, Research Technology Management, January-February 2006، الصفحات من 51 إلى 58.

[48] على سبيل المثال، فإن مطالبات البراءة الأوسع نطاقاً التي تكون بحوزة صاحب براءة خارج التعاون قد تغطي نطاق البراءة المدرج في الملكية الفكرية الخلفية.

ذلك، وما مدى قرب النتائج من التسويق، وما حجم العمل الإضافي الذي يتطلبه، وما مدى احتياج كل طرف إلى الوصول إلى هذه النتائج في المستقبل وما إلى ذلك. وسيعتمد كل عقد على وزن هذه المساهمات المختلفة وما يعتبره كل طرف مهماً أو أقل أهمية نسبياً بالنسبة له.

79- وعلى وجه الخصوص، عندما يكون أطراف اتفاق التعاون من بلدان مختلفة، فقد يتفقون أيضاً على القانون الذي يجب أن ينطبق على عقدهم. ويوفر مثل هذا البند الخاص باختيار القانون مزيداً من اليقين والوضوح في تفسير الاتفاقات فيما يتعلق بمكان حدوث أي تقاضي والقانون الذي يجب تطبيقه. ومع ذلك، نظراً لمبدأ الإقليمية والتسجيل الوطني للبراءات، فإن القانون المطبق لتحديد وجود حقوق وصلاحيتها وتسجيلها ومدتها وقابلية نقلها ونطاقها، وجميع المسائل الأخرى المتعلقة بالحق بحد ذاته، هو قانون البلد الذي يتم التماس حماية بموجب براءة فيه. وينبغي فهم عبارة "البلد الذي يتم التماس حماية بموجب براءة فيه" من حيث الحقوق التي تنشأ عن تسجيل براءة في الولاية القضائية المعنية. وبالتالي، فإن القانون الذي يختاره الأطراف يحكم فقط الجوانب التعاقدية لعلاقتهم والجوانب المنصوص عليها في القانون، ولكن يسمح القانون أيضاً بتجاوزها من خلال العقود[49]. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد ما إذا كانت موافقة الأطراف صحيحة على إبرام العقد ومحتوى العقد وكذلك تحديد الالتزامات التعاقدية التي تم التعهد بها. وعلاوة على ذلك، قد يحدد القانون الذي اختاره الأطراف سبل الانتصاف في حالة عدم تنفيذ العقد.

80- وبما أن التعاون يجمع في كثير من الأحيان أطرافاً مختلطة، بما في ذلك الوكالات الحكومية والجامعات ومنظمات البحوث العامة والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى فضلاً عن الشركات الصغيرة والشركات المبتدئة، فمن المرجح أن تكون لديها توقعات مختلفة لما ترغب كل منها في اكتسابه من التعاون. ويبدو أن ذلك يجعل إدارة علاقتها أكثر تعقيداً وصعوبة. ومع ذلك، كلما تباينت أهداف المتعاونين المختلفين، كلما قد يكون الأمر أسهل، حيث يمكن لكل منهم تأمين مجالات نفوذه أو مصالحه دون خوف من المنافسة من الآخرين. وبدون الخوف من المنافسة، أي أن الآخرين لن يستفيدوا من المعرفة المشتركة على حساب الشخص الذي شارك المعرفة، سيتفاعل الناس مع بعضهم البعض بشكل أكثر انفتاحاً.

81- ولإضفاء أكبر قدر ممكن من اليقين والقدرة على التنبؤ في التعاون، تضع العديد من المؤسسات والحكومات ومبادئ توجيهية وسياسات واتفاقات نموذجية يمكن للأطراف الاعتماد عليها[50]. وعلى سبيل المثال، نفذت سنغافورة البروتوكول الوطني للملكية الفكرية في عام 2018 لتسهيل نقل التكنولوجيا من الحكومة إلى الشركات التجارية والشركات المبتدئة. ويوفر البروتوكول إطاراً مشتركاً لانخراط الصناعة وكيفية امتلاك الملكية الفكرية، وحمايتها، واستخدامها وتسويقها.[51]

## رابعاً- الآثار على نقل التكنولوجيا

82- أظهرت الأقسام السابقة من هذه الدراسة فيما يتعلق بجدارة البراءات وملكيتها أن البحوث التعاونية والتعاون عبر الحدود يحتاجان إلى إدارة الاختلافات بين القوانين الوطنية وبين مصالح وتوقعات كل طرف مشارك في التعاون. ومع ذلك، فيما يتعلق بالمسألة الأولى، هناك قدر كبير من التشابه على المستوى الأعلى في العديد من الجوانب.

83- فقد تم الاعتراف دولياً بالحق المعنوي للمخترعين. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف لكلمة "المخترع" في المعاهدات الدولية، فإن القوانين الوطنية تقدم العديد من المفاهيم المشتركة التي تؤدي إلى أن يصبح الشخص مخترعاً. ومن المثير للاهتمام أن مفهوم المخترع غالباً ما يُثار في النزاعات بشأن الجدارة المشتركة للبراءات، أي ما إذا كان يجب اعتبار شخص معين مخترعاً مشتركاً أم لا.

84- وإدراكاً أيضاً للدور المركزي للمخترعين في استحداث الاختراع والحاجة الاجتماعية لتحفيز المخترعين على الكشف عن اختراعاتهم، فإن الحق في البراءة ينبع من المخترع، وهو مبدأ مقبول على نطاق واسع وموجود في قوانين البراءات. وبالمثل، فإن العديد من القوانين الوطنية تعترف أيضاً بالدور المهم بنفس القدر الذي يؤديه أصحاب العمل في عملية الابتكار اليوم. وبالتالي، فإن القوانين الوطنية تمنح الحق في الحصول على البراءة لصاحب عمل المخترع الموظف، إما تلقائياً أو من خلال نقل الحق من المخترع الموظف، على الرغم من أن كل بلد قد يحدد الظروف والشروط التي يمتلك بموجبها صاحب العمل الحق في البراءة فضلاً عن مدى هذا الحق.

---

[49] انظر المبادئ التوجيهية لجمعية القانون الدولي بشأن الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص ("المبادئ التوجيهية لاتفاقية كيوتو") - القانون المعمول به، والمتاحة على الموقع التالي: https://www.jipitec.eu/archive/issues/jipitec-12-1-2021/5247.

[50] انظر الموارد التي توفر لمحة عامة عن سياسات الملكية الفكرية والوثائق ذات الصلة في ميدان الجامعات ومؤسسات البحث العامة التي جمعتها وأتاحتها الويبو على الموقع التالي: https://www.wipo.int/en/web/universities/resources والموارد المخصصة لدعم التعاون التي قدمتها أستراليا في تقريرها المقدم إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. انظر أيضاً تقرير فريق الخبراء CREST OMC المعني بالملكية الفكرية (الدورة الثانية)، الملحق هاء - المبادئ التوجيهية للتعاون في مجال البحث على المستوى الوطني والعقود النموذجية والتوصيات الوطنية.

[51] انظر التقرير المقدم من سنغافورة إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

85- والعامل المشترك أيضاً بين القوانين الوطنية هو قابلية نقل الحق مما يخلق سلسلة من الملكية ويسمح بنقل البراءة إلى من هم على استعداد لاستغلال البراءة، حتى لو كان ذلك مصحوباً بتكاليف. وفي إطار التعاون، تتيح إمكانية نقل الحقوق، إلى جانب المرونة في تصميم شروط الترخيص، للأطراف إمكانية تنظيم حقوق والتزامات الأطراف المتعاونة بشكل أفضل من أجل زيادة كفاءة عملية الابتكار التعاوني. وفي ضوء مصطلح "نقل التكنولوجيا" في سياق نقل المعرفة/نتائج البحث داخل المشروع التعاوني المعني وخارجه، فإن زيادة الكفاءة في عملية التعاون يمكن أن تسهل نقل المعلومات والمعرفة القيّمة بين الأطراف بشكل أفضل. ويؤدي ذلك بدوره إلى تسريع إنشاء نواتج التعاون ونشرها على الذين يتجاوزون حدود التعاون.

86- وللوهلة الأولى، فإن أحكام القوانين الوطنية التي تنظم العلاقات بين المالكين المشتركين وخارجهم، مثل ما إذا كان يجوز للمالك المشترك استخدام الاختراع المحمي ببراءة بشكل فردي، أو ترخيص البراءة أو التنازل عنها بشكل فردي، تبدو مختلفة للغاية. ولأنها غالباً ما تكون قواعد افتراضية، فإن هذه الأحكام تترك مساحة كبيرة للأطراف للاتفاق على القواعد الخاصة بها والتي يمكن أن تلبي بشكل جماعي احتياجات الأطراف على أفضل وجه. وفي بعض الحالات، يتم وضع الأحكام الافتراضية المقابلة في القوانين الوطنية على الجوانب العكسية تماماً، أي أن أحد القوانين الوطنية ينص على أنه يجوز للمالك المشترك القيام بعمل معين ما لم يكن هناك اتفاق على العكس، بينما ينص في قانون وطني آخر على أنه لا يجوز للمالك المشترك القيام بعمل معين ما لم يكن هناك اتفاق على العكس. وإذا سعت الأطراف المتعاونة إلى الحصول على الحماية بموجب براءة في ولايات قضائية متعددة، يبدو أن تحديد هذه المسائل في اتفاق يمكن أن يكون أبسط من اللجوء إلى قانون كل بلد بعينه.

87- واستناداً إلى مبدأ حرية التعاقد، من ناحية، يجوز لكل طرف أن يحدد ما يقدمه في العلاقة التعاونية وما يرغب في اكتسابه من التعاون، ويحاول تحقيق أهدافه من خلال التفاوض والاتفاق المتبادل. ولكن من الناحية الأخرى، إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر كل طرف، فإن تحقيق هدف الطرف من خلال التفاوض والاتفاق يتطلب مهارات تفاوض تدعمها استراتيجية وأولوية مؤسسية قابلة للتطبيق، بناءً على تحليل سليم للقانون والتكنولوجيا والسوق. ورغم أن الأمر لا يشكل تحدياً خاصاً بنقل التكنولوجيا من خلال البحوث التعاونية، فإن فعالية مثل هذه الأنشطة تبدو قائمة على القدرة على التفاوض بشأن مسائل الملكية الفكرية، وتسخير المهارات والموارد والخبرات المختلفة فيما يتعلق بتبادل المعرفة ونتائج البحث.

[نهاية المرفق يلي ذلك الملحق]

الجدول 1: لمحة عامة عن الاختلافات في الولايات القضائية المختارة فيما يتعلق باستغلال البراءات المملوكة بشكل مشترك

| البلد | القانون | استخدام البراءة المملوكة بشكل مشترك من قبل مالك مشترك | ترخيص من قبل مالك مشترك | | التنازل من قبل مالك مشترك | اتخاذ الإجراءات ضد التعدي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ترخيص غير حصري | ترخيص حصري | | |
| بلجيكا | المادة الحادية عشر-49 من قانون الحقوق الاقتصادية | يجوز استخدام الاختراع دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | لا يجوز منح ترخيص غير حصري إلا بموافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | | يجوز التنازل عن حصته دون موافقة الشركاء الآخرين، ولكن مع الاحتفاظ بحق الشفعة. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجوز التصرف بشكل مستقل بموافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] |
| الصين | المادة 14 من قانون البراءات | يجوز استخدام الاختراع دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجوز إبرام ترخيص غير حصري دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين، ولكن مع توزيع الإتاوات بين جميع المالكين المشتركين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجب الحصول على موافقة المالكين المشتركين الآخرين. | يجب الحصول على موافقة المالكين المشتركين الآخرين. | يجب الحصول على موافقة المالكين المشتركين الآخرين. |
| فرنسا | المواد L613-29 إلى L613-31 من قانون الملكية الفكرية | يجوز استخدام الاختراع دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين، ولكن يجب تعويض المالكين المشتركين الآخرين الذين لا يستغلون البراءة. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجوز إبرام ترخيص غير حصري دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين، ولكن يجب تعويض المالكين المشتركين الآخرين الذين لا يستغلون البراءة، وفي ظل ظروف معينة. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | لا يجوز منح ترخيص حصري دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجوز التنازل دون موافقة الشركاء الآخرين، ولكن مع الاحتفاظ بحق الشفعة. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجوز اتخاذ الإجراءات بشكل مستقل، ولكن يجب إبلاغ المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] |
| ألمانيا | المادة 741 وما يليها من القانون المدني كوضع افتراضي[52] | يجوز استخدام الاختراع طالما لا يتأثر استخدام المالكين المشتركين الآخرين ولا يوجد تصويت يؤدي إلى معارضة الأغلبية. | يجوز منح الترخيص، بشرط تصويت المالكين المشتركين. | | يجوز التنازل دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. | يجوز اتخاذ الإجراءات بشكل مستقل. |

[52] المادتان 705 و719 من القانون المدني المطبق على "الأصول المشتركة في الشراكات".

| البلد | القانون | استخدام البراءة المملوكة بشكل مشترك من قبل مالك مشترك | ترخيص من قبل مالك مشترك | | التنازل من قبل مالك مشترك | اتخاذ الإجراءات ضد التعدي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ترخيص غير حصري | ترخيص حصري | | |
| اليابان | المادتان 33(3) و73 من قانون البراءات | يجوز استخدام الاختراع دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | لا يجوز الترخيص دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. | | لا يجوز التنازل دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. | يجوز اتخاذ الإجراءات بشكل مستقل [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] |
| المملكة المتحدة | المادتان 36 و66(2) من قانون البراءات | يجوز استخدام الاختراع دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | لا يجوز الترخيص دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | | لا يجوز التنازل دون موافقة المالكين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجوز رفع دعوى دون موافقة الأطراف الأخرى، ولكن ينبغي الانضمام إليهم كأطراف. |
| الولايات المتحدة الأمريكية | المادتان 262 و281 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة | يجوز استخدام الاختراع دون موافقة المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجوز الترخيص دون الحصول على إذن من المالكين المشتركين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | | لا يجوز التنازل دون موافقة المالكين الآخرين. [ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك] | يجب على جميع المالكين المشتركين الانضمام إلى الدعوى |

[نهاية الملحق والوثيقة]